



The effectiveness of the Federal Integrity Commission in combating corruption in Iraq after 2020

Lecturer Dr. Ali Saadi AbdulZahra¹, Assistant Lecturer. Nashwan Ali Musahab Hussein²

¹Al-Nahrain University - College of Law , ali-saadi@law.nahrainuniv.edu.iq

² General Directorate of Education of Salah al-Din, nashwan.ali.musahab3360@st.tu.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received: 24 May 2026

Accepted: 12 Jun 2026

Published: 1 Sep 2026

Keywords:

-Integrity Commission
- corruption
- state
-Iraq

ABSTRACT

The problem of corruption is one of the most prominent challenges that Iraq has faced since 2003, and its negative effects on development and political and economic stability have increased. Therefore, the role of the Federal Integrity Commission has emerged as the official institution concerned with preventing corruption, investigating its cases, and promoting the principles of transparency and accountability. After 2020, the Commission witnessed remarkable transformations in its working mechanisms as a result of popular pressure and government reforms. The Iraqi government moved towards tightening anti-corruption measures and recovering public funds. The Commission worked to expand the scope of investigations into cases of bribery, embezzlement, and abuse of power, as well as cooperating with judicial and oversight bodies to prosecute the accused and recover funds smuggled out of the country. The Commission also adopted systems for disclosing financial assets, in addition to strengthening international cooperation with organizations concerned with combating corruption in order to develop oversight and prevention tools.

فاعلية هيئة النزاهة الاتحادية في مكافحة الفساد في العراق بعد عام 2020

م.د علي سعدي عبدالزهره¹، م.م نشوان علي مصحب حسين²

¹جامعة النهرين- كلية الحقوق، ali-saadi@law.nahrainuniv.edu.iq

² مكان العمل المديرية العامة لتربية صلاح الدين ، nashwan.ali.musahab3360@st.tu.edu.iq

معلومات المقالة

الملخص

تُعدّ مشكلة الفساد من أبرز التحديات التي واجهت العراق بعد عام 2003، وقد ازدادت آثارها السلبية على التنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي، لذلك برز دور هيئة النزاهة الاتحادية بوصفها المؤسسة الرسمية المعنية بمنع الفساد والتحقيق في قضاياها وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، إذ شهدت الهيئة بعد عام 2020 تحولات ملحوظة في آليات عملها نتيجة الضغوط الشعبية والإصلاحات الحكومية، إذ اتجهت الحكومة العراقية إلى تشديد إجراءات مكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة، وقد عملت الهيئة على توسيع نطاق التحقيقات في قضايا الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ، فضلاً عن التعاون مع الجهات القضائية والرقابية لملاحقة المتهمين واسترجاع الأموال المهربة خارج البلاد، كما اعتمدت الهيئة أنظمة للإفصاح عن الذمة المالية، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي مع منظمات معنية بمكافحة الفساد بهدف تطوير أدوات الرقابة والوقاية.

تاريخ الاستلام : ٢٤ ايار ٢٠٢٦

تاريخ القبول : ١٢ حزيران ٢٠٢٦

تاريخ النشر : ١ ايلول ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية:

- هيئة النزاهة
- الفساد
- الدولة
- العراق

المقدمة

يُعدّ الفساد من أخطر المشكلات التي واجهت الدولة العراقية بعد عام 2003، إذ انعكس بصورة مباشرة على مؤسسات الدولة وأضعف قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، وقد أسهمت الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي مرّ بها العراق في توفير بيئة خصبة لانتشار مظاهر الفساد بمختلف أشكاله، الأمر الذي أدى إلى تراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات الحكومية وعرقلة مسارات الإصلاح الإداري والاقتصادي، وقد أشارت تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى استمرار العراق ضمن المراتب المتأخرة في مؤشرات مدركات الفساد، مما يعكس حجم التحديات التي تواجه الدولة في هذا المجال، وهناك العديد من المؤسسات الرقابية التي تأسست وفق الدستور العراقي الصادر عام 2005 الذي ينحصر دورها في مكافحة الفساد، وأهمها (هيئة النزاهة الاتحادية)، وأن للأخير دوراً كبيراً وبارزاً في محاربة الفساد الإداري والمالي ومكافحته، فضلاً عن الحفاظ على المال العام ومنع الهدر عبر الإجراءات الوقائية والردعية، إذ لم يعف إحدى من المسؤولية التي يرتكبها الجاني بغض النظر عن المنصب الوظيفي، ودورها في اقتراح مشروعات القوانين أو التعديلات عليها التي تكافح حالات الفساد، وغيرها من الاختصاصات والمهام التي نص عليها القانون من أجل محاربة الفساد، لذلك تُعدّ هيئة النزاهة الاتحادية إحدى أهم المؤسسات الرقابية المستقلة المعنية بمكافحة الفساد الإداري والمالي وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة.

أولاً/ أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من كونه يساهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بمكافحة الفساد من خلال دراسة مرحلة حديثة شهدت تحولات سياسية وإدارية مهمة في العراق، كما يساعد في تحليل أداء المؤسسات الرقابية ومدى قدرتها على الحد من الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، فضلاً عن ذلك يوفر إطاراً علمياً يمكن أن يستفيد منه الباحثون وصناع القرار في تطوير سياسات أكثر فاعلية لمكافحة الفساد وتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة.

ثانياً/ إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث من أن الفساد له تأثير كبير على بناء الدولة والمجتمع معاً، مما يعرقل التنمية وتحقيق الاستقرار السياسي، لذلك تحاول هذه الإشكالية الإجابة على ظاهرة الفساد في العراق عبر الأسئلة الفرعية:

1. ما هو دور الحكومات المتعاقبة في محاربة هذه الظاهرة المتفشية في جميع مفاصل الدولة؟.
2. ما هو جهود هيئة النزاهة الاتحادية في مكافحة الفساد؟.

ثالثاً/ فرضية البحث:

ينطلق هذه البحث من فرضية مفادها أن فاعلية هيئة النزاهة الاتحادية في مكافحة الفساد بعد عام 2020 شهدت تحسناً نسبياً نتيجة الإجراءات الرقابية والقانونية، إلا أن هذه الفاعلية ما زالت محدودة بسبب استمرار التدخلات السياسية، وضعف التنسيق بين المؤسسات الرقابية والقضائية، فضلاً عن التحديات البيروقراطية التي تعيق جهود الحد من الفساد في العراق.

رابعاً/ مناهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف دور هيئة النزاهة الاتحادية في مكافحة ظاهرة الفساد في العراق، كما تم الاعتماد على المنهج النظري وذلك لتحديد المدخلات أي العوامل وتحويلها إلى مخرجات على شكل دولة قائمة على الشفافية والنزاهة.

خامساً/ هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين، تناول المبحث الأول ظاهرة الفساد في العراق، في حين تناول المبحث الثاني دور هيئة النزاهة الاتحادية في مكافحة الفساد.

المبحث الأول

ظاهرة الفساد في العراق

إن ظاهرة الفساد في العراق ليست حديثة عهد، بل ترجع إلى عصور سابقة، لكن استفحلت في عهد النظام البائد، وزادت من حدتها بعد عام 2003، وأن إجراءات سلطات الاحتلال الأمريكي وسياساتها أسهمت في وصول الفساد إلى المستويات التي وصل إليها، وكان ذلك بحكم تدفق الأموال من دون إجراءات صرف رادعة وواضحة المعالم، فضلاً عن عدم وجود نظام أو قاعدة معلومات لحصر ما تم العثور عليه في الوزارات والمصالح الحكومية بعد سقوط النظام البائد، ناهيك عن أن سلطة الاحتلال الأمريكي فتحت الباب على مصروعيه لنهب ثروات البلد من بعض أصحاب النفوس الضعيفة، ولا يخفى بأن الضغوطات التي مارسها نادي باريس ومنظمة التجارة الدولية (WTO)، وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) والداعية إلى دفع العراق إلى اقتصاد السوق وفتح الاقتصاد العراقي على مصراعيه وتهيئة الأجواء للخصخصة الواسعة، من دون أية ضوابط ما فتح المجال وهياً الشروط الاتساع ظاهرة الفساد، وإن الأخير بأشكاله المتنوعة أسهمت في تأخر قطف ثمار التنمية، والتي بدأت مع تدفق الأموال وارتفاع أسعار النفط وازدياد الواردات النفطية، لذلك فإن المواطن يُعدّ عملية مكافحة الفساد من أولويات الحكومة، التي يجب أن تولي عناية خاصة⁽¹⁾.

إن الفساد أصبح سلوكاً ظهرت إشكاله في أغلب دوائر الدولة، وعلى المستويات والأصعدة كافة، وأن تصاعد وتائر الفساد في العراق كان نتيجة تركه النظام السابق البائد، ونتيجة حتمية لغياب المساءلة الحقيقية، وانعدام الشعور بالمواطنة بما فسح المجال، لأن يصبح الفساد ظاهرة عامة تخترق المجتمع من القمة إلى القاع، ولذلك لا يختلف العراق عن غيره من البلدان النامية في كونه يعاني ظاهرة الفساد بمختلف مستوياتها وتفرعاتها، وذلك يعود في جانب كبير منه إلى عدم امتلاكه نظام إداري كفؤ، قادراً على مواجهة الضغوط التي فرضتها متطلبات الوجود والحياة وضرورات التنمية والتغيير إلى جانب غياب التربية الوطنية الصادقة، وضعف الضبط الذاتي لأعضاء التنظيم الحكومي، وعدم الثقة المتأصلة عند نفوس الأفراد في إجراءات العدل⁽²⁾.

وتُعدّ الأسباب السياسية من أخطر العوامل المؤثرة في انتشار الفساد الإداري، إذ يتسبب الفساد في قمة الهرم السياسي في تسربه إلى المستويات الأدنى المحتمية بقيادات متواطئة، ويُعزى تفاقم الفساد في العراق إلى ضعف الحكومات المتعاقبة وضعف حكم القانون وإضافة إلى نقص التشريعات، وعرقلة التنفيذ وفساد بعض الأحزاب وغياب الضوابط لحماية المال العام وصيانة الاقتصاد من السرقات والتدخلات غير القانونية وضعف الممارسة الديمقراطية الوطنية⁽³⁾.

وإن تأسيس الحكومات العراقية بعد عام 2004 على أساس المحاصصة السياسية والمذهبية والقومية وغيرها، قد افرز إلى شيوع الحزبية والفئوية في التعامل مع الكتل ذاتها، وفي تعاملاتها مع الحكومة بشكل عام، كما أن قلة الوعي السياسي والثقافي وعدم معرفة آليات المساءلة والعدالة والنظم الانتخابية والادارية، فضلاً عن عدم وجود عوامل الكفاءة والخبرة لإدارة شؤون البلد، قد زاد من تفاقم الفساد السياسي بشكل خطير⁽⁴⁾، كما أن الأخير هو خضوع الإرادة الوطنية والشعبية (المتمثلة بالبرلمان)، إلى الإرادات السياسية المتصارعة (المتمثلة بالأحزاب)، بالشكل الذي يؤدي إلى تغليب المصالح الحزبية والفئوية الضيقة على المصلحة العامة للبلد، وأن الفساد السياسي يُعدّ من الظواهر الخطيرة التي رافقت العملية السياسية بعد العام 2003، وظاهرة خطيرة تنخر في جسم المجتمع ابتداءً بالجانب الأمني، ومن ثم عملية التنمية بكل أنواعها التي تؤدي إلى عجز الدولة عن مواجهة تحديات الاعداد وبناء البنى التحتية، لذلك أصبح الفساد عامل تهديد للاستقرار السياسي والمجتمعي، ويلقي بتداعيات على المجتمع والدولة⁽⁵⁾.

وهناك علاقة بين الفساد والإرهاب، إذ كلما ازادت معدلات الإرهاب ازداد الفساد تبعاً، لذلك فالعلاقة وثيقة بين الإرهاب وآفة الفساد المالي الذي يعيش ويرتع في أجواء الإرهاب حيث العدالة مشغولة ولاهية بملاحقة الإرهابيين، إذ قال الرئيس العراقي الأسبق (برهم صالح) في ايلول عام 2021، في لقائه مع الأمين العام للجامعة العربية (أحمد أبو الغيط) (إن الفساد يغذي الإرهاب والعنف في بلده ودول المنطقة، مشدداً على ضرورة مكافحة الفساد بجدية على غرار الإرهاب، وإن جزءاً كبيراً من العنف الذي أصاب العراق مرتبط بشبكات الفساد المالية من التهريب والتجارة غير المشروعة)، ومن جهة ثانية أكد القاضي العراقي (رحيم العكيلي) الرئيس السابق لهيئة النزاهة بتصريح له عام 2009، (أن معدلات الفساد الإداري والمالي في العراق انخفضت خلال عام 2008 مقارنة بعامي 2006 و2007... ويوضح العكيلي أن انخفاض نسبة الفساد الإداري والمالي في البلاد خلال العام الحالي، جاء بسبب تحسن الأوضاع الأمنية وسيطرة القطاع العام على جميع مفاصل عمله بشكل جيد... لكن العكيلي لا ينكر أن الأعوام السابقة التي مرت على العراق، شهدت عمليات فساد كبيرة خاصة عامي 2006 و2007 بسبب الأوضاع السياسية والأمنية، التي كان يمر بها العراق آنذاك، وهي التي ساعدت على حصول عمليات فساد مالي، خصوصاً في توقيع بعض العقود الأجنبية⁽⁶⁾.

إن ظاهرة الفساد الإداري في العراق تعد ظاهرة غريبة إلى حد كبير، إذ كلما اتسعت وتعددت حلقات وجهات ووسائل مكافحة ومراقبة ومعاقبة هذه الأعمال غير المشروعة سعى القائمون بها إلى ابتكار وسائل وطرق جديدة للفساد، يضاف إلى ذلك أن الفاسد أصبح إلى حد ليس بالقليل، ومن قبل فئات اجتماعية ليست قليلة أيضاً شخصاً غير محترق أو منبوذاً أو غير مقبول اجتماعي، بل يُعدّ في بعض الأحيان، ومن قبل بعض الفئات الاجتماعية فعلاً محموداً، لأنه يدل على حذاقة شطارة وشجاعة، وبالتالي أصبحت ظاهرة الفساد ثقافة غير مشين ومقبول في العرف الاجتماعي والوظيفي والإداري الحكومي، وحتى القطاع الخاص في الكثير من المؤسسات بتسميات تغطي هذا الفعل المشين مثل هدية أو مكافأة للتخفيف من حدة وقساوة كونها رشوة أو تزويراً أو أي فعل من أفعال الفساد الأخرى، ما يدفع مرتكبها إلى التصديق أو الاعتقاد أو محاولة إقناع ذاته إنه يفعل شيئاً مباحاً أو غير محرم⁽⁷⁾.

ويحدث الفساد نتيجة انهيار منظومة القيم الأخلاقية للشعوب اللاتي تتمثل بالتقاليد والعادات والمثل الاجتماعية الموروثة، واستبدالها بأطر قيمية منحرفة (هشة) بعيدة عن القيم والمبادئ الموروثة الصحيحة والثابتة في المجتمع،

وأن التغيير الذي حصل في العراق في عام 2003 أنتج الانتماءات الفرعية على حساب الانتماء الوطني، فضلاً عن القلق الناجم عن عدم الاستقرار في مفاصل الدولة كافة، الذي كان كحاضنة مشجعة للفساد بكل أشكاله (الرشوة والمحسوبية والاختلاس وغيرها)، إذ أصبحت الحياة الاجتماعية تتقبلها، ولا تعدّها عيباً وعاراً أو فساداً بل يبحث عن المبررات لاستمرارها، من أجل تسيير الحياة وتحقيق المصالح الخاصة مهما كانت الأسباب والنتائج، فالمجتمع العراقي تعرض في مراحل مختلفة من حياته إلى ضربات موجعة استهدفت منظومته القيمية، وهددت نسيجه الاجتماعي، مما نجم عنها تخلخل بنيوي (أخلاقي) أضعف مبدأ الحلال والحرام عند البعض من المسؤولين الأفراد، وكان تأثيرهم واضحاً وكبيراً على وضع العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي⁽⁸⁾.

ويمثل الفساد الذي يغطي رقعة القصور الثقافي أخطر أنواع الفساد لأنه يتغلغل في الثقافة والبنية الاجتماعية فيفقد بعض أفراد المجتمع قدرته على التمييز بين السلوكيات النزيهة والفاصلة والأخلاقيات القويمة وغير القويمة، ومثل هذا النوع من الفساد الذي يرتبط بالوساطة والمحسوبية والمحابة، هو الذي يخلخل الضوابط الاجتماعية، فيوسع من قبول بعض أفراد المجتمع وتسامحه مع الممارسات والقيم الفاسدة وغير الشريفة ويزيد من نزعة افراده للتغاضي عنه⁽⁹⁾، ويؤدي الفساد في كل أشكاله إلى أحداث تخلخل في بنية المجتمع الطبقية لاسيما أن العراق كان مقسم إلى طبقة برجوازية ووسطى وعاملة، أما الآن فقد انعدمت الطبقة الوسطى في العراق، وذلك بفعل الفساد وشيوع الوساطة والمحسوبية واصحاب المناصب والكراسي على كل القيم الانسانية في المجتمع مما يدفع إلى افساد السلوك وتغليب الذات الدنيا على الذات والذات العليا، مما يؤدي إلى انعدام الضمير وغياب الحق في ظل دوامة المحسوبيات والرشوة والاختلاس والابتزاز والتهرب الضريبي والتزوير، مما يؤثر على احترام القانون من قبل المواطنين⁽¹⁰⁾.

وتعد الأسباب الاقتصادية أحد الأسباب الرئيسية للفساد في العراق، وهي ظاهرة تفاقمت بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية والفجوات الهائلة في توزيع الثروة، وتزيد معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر من إغراء الأفراد بالانخراط في سلوك غير قانوني مثل الرشوة والفساد، وإن الاعتماد الكبير على الاقتصاد الريعي القائم على عائدات النفط لن يؤدي إلا إلى تفاقم الافتقار إلى التنوع الاقتصادي، وإضعاف المؤسسات الرقابية وزيادة صعوبة التلاعب بالموارد العامة، بالإضافة إلى ذلك فإن ضعف الأنظمة الضريبية والمالية يسهل التهرب الضريبي ويعقد عملية تعقب الأموال العامة، وتساهم كل هذه العوامل في خلق بيئة يزدهر فيها الفساد ويعيق التنمية المستدامة لاقتصاد البلاد، كما أن الاقتصاد العراقي لا زال في حالة تخلف وتراجع بل في حالة تبعية للبضاعة الاجنبية، ويرجع ذلك الى الصراع والتشطي المستمر بين الكتل الماسكة للسلطة والهادفة إلى تحقيق مزايا ومكتسبات خاصة بعيداً عن المصلحة العامة⁽¹¹⁾.

إن الفساد في العراق لم يُعدّ مجرد ظاهرة ظرفية، أو مشكلة من تلك المشاكل النمطية المرتبطة بالإدارة الانتقالية لشؤون السياسة والاقتصاد، وإن هذا الفساد أصبح بعد العام 2003 نسفاً قيمياً، وتغلغل عميقاً في منظومات الأداء الاقتصادي والسياسي، وفي انماط السلوك المرتبطة بهذا الأداء، وتمكن الفساد من تشكيل بنيته الخاصة به، وتأسيس شبكة واسعة من المصالح المعقدة والمتراصة وإفراز مراكز قوى مستحدثة، وقادرة على الدفاع بضرارة عن هذه المصالح، في مواجهة أي تهديد حالي أو مستقبلي قد تفصح عنه عملية صنع السياسة في العراق، وإن تفكيك بنية الفساد القائمة في العراق، يتطلب بناء إرادة سياسية جادة وحازمة، تأخذ على عاتقها مهمة إضعاف هذه البنية

ومؤسساتها، وشبكة المصالح المرتبطة بها، كما يمكن -كأجراء أي- الحد من هذا الفساد في إطار استراتيجيات سبقتنا إليها دول أخرى، وتستطيع الحكومة تفعيل أو تعديل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بما يسهم في تحقيق هذا الهدف، مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة استكمال البنية المؤسسية الإدارية والقانونية والرقابية اللازمة لوضع مثل هذه الاستراتيجيات موضع التطبيق⁽¹²⁾.

المبحث الثاني

دور هيئة النزاهة الاتحادية في مكافحة الفساد

تُعَدُّ هيئة النزاهة العراقية الهيئة المختصة الأولى في مواجهة الفساد في العراق، ولها دور بارز في كشف ومحاربة جرائم الفساد (ينظر جدول رقم 1)، إذ صدر قانون هيئة النزاهة العراقية المرقم (30) لسنة 2011 والمعدل بالقانون رقم (30) لعام 2019، متضمناً (21) مادة في ستة فصول، وتعرف المادة (2) هذه الهيئة بأنها، (هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب العراقي، ولها شخصيتها المعنوية واستقلالها المالي والإداري)، وتعمل على المساهمة في منع الفساد ومكافحته، وعلى اعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات، وذلك عن طريق التحقيق في قضايا الفساد طبقاً لأحكام هذا القانون بواسطة محققين وتحت إشراف قاضي التحقيق المختص، ووفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية، وتساهم في تنمية ثقافة الاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام أخلاقيات الخدمة العامة، من القطاعين العام والخاص، ويحق لرئيس هيئة النزاهة أو من يمثله إضافة لوظيفته متابعة الدعاوى التي تكون الهيئة طرفاً فيها، بما فيها القضايا التي لا يحقق فيها أحد محققي النزاهة⁽¹³⁾.

جدول رقم (1) يوضح دور هيئة النزاهة في مكافحة الفساد

السنة	2020	2021	2022	2023	2024
البلاغات	4189	4230	2960	-	-
الإخبارات	6848	9183	10840	24847	20369
القضايا الجزائية	8695	11605	13512	18893	23787
أوامر استقدام	5631	7736	8485	9942	12439
أوامر قبض	2402	1568	1531	2151	2328
أوامر التوقيف	1150	1405	1687	2372	2276
القضائية					

الجرم المشهود	528	815	953	2766	2071
منع السفر القضائية	–	–	258	228	258

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2020، ص22-29.
2. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2021، ص24-31.
3. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2022، ص19-27.
4. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2023، ص32-39.
5. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2024، ص25-31.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هنالك وعي مجتمعي في البلاغات والإخبارات عن حالة الفساد، إذ كانت عدد الإخبارات (6848) في سنة 2020 وهي نسبة منخفضة مقارنة بعدد الإخبارات في سنة 2024 التي تجاوزت الاضعاف بعدد (20369) اخباراً، وأن هذه البلاغات والإخبارات تدل على وجود حالة فساد متفشياً في جميع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، كما بلغ عدد القضايا المسجلة في سنة 2020 بعدد (8695) ثم ارتفعت النسبة إلى الأضعاف في سنة 2024 بعدد (23787)، كما بلغ عدد أوامر الاستقدام والقبض والتوقيف بحق (5631) في سنة 2020 ثم ارتفعت النسبة إلى أكثر من النصف في سنة 2024 بعدد (12439)، والجدول أعلاه يوضح الأرقام التي تتعلق بحالة الفساد، وجهود هيئة النزاهة في مكافحة هذه الظاهرة المتفشية.

إن الغرض من إنشاء هيئة النزاهة الاتحادية فهو من أجل مكافحة الفساد الإداري والمالي، والحد منه قدر الإمكان، ورفع مستوى النزاهة، والمحافظة على المال العام (ينظر جدول رقم 2)، إذ تتولى الهيئة تطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة، ولا تكتفي الهيئة بذلك فحسب، وإنما تتولى التوعية والتنقيف حول مخاطر الفساد، إذ إن ذلك يحد من جريمة الفساد ويقي منها، على اعتبار أن نشر الوعي الأمني والثقافي والقانوني يحد من الجريمة، فضلاً عن رغبة المشرع في تفعيل دور هيئة النزاهة الاتحادية كونه يمكنها من محاسبة المسؤولين والموظفين والمتهمين بقضايا الفساد الإداري والمالي (ينظر جدول رقم 3)، نظراً إلى أن لها العديد من الاختصاصات لمواجهة الفساد والوقاية منه، إذ أن الهيئة تعمل في سبيل المساهمة في منع الفساد ومكافحته بالوقاية منه واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم في البلاد على الأصعدة كافة⁽¹⁴⁾.

جدول رقم (2) يوضح دور هيئة النزاهة في الحفاظ على المال العام

السنة	الدينار العراقي	الدولار الأمريكي
2020	702,593,974,949	481,934,358
2021	642,498,499,204	10,025,779,729
2022	2,250,200,226,300	–

281	171	-	16	15	154	67	409	269	712	422	ذوي الدرجات الخاصة والمديرون العامون ومن بدرجتهم	
5540	4429	-	1389	1276	2941	2376	8456	6655	14477	11183	دون ذلك	
14	13	3	1	1	19	13	90	44	108	56	وزير ومن بدرجته	2022
272	143	22	9	8	153	71	399	244	685	370	ذوي الدرجات الخاصة والمديرون العامون ومن بدرجتهم	
6361	4967	233	1677	1564	2741	2127	9902	7582	15647	12111	دون ذلك	
27	22	9	2	2	26	15	55	42	81	55	وزير ومن بدرجته	2023
246	143	26	20	16	112	56	359	268	598	350	ذوي الدرجات الخاصة والمديرون العامون ومن بدرجتهم	
7239	5405	193	2350	2169	3117	2419	10772	8357	18189	13679	دون ذلك	
26	18	2	-	-	14	10	34	28	65	44	وزير ومن بدرجته	2024
275	146	11	9	8	82	34	336	231	577	338	ذوي الدرجات الخاصة والمديرون العامون ومن بدرجتهم	
-	-	245	2267	2076	3144	2613	13797	11180	27892	19917	دون ذلك	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2020، ص 25-30.
2. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2021، ص 27-32.
3. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2022، ص 22-27.
4. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2023، ص 34-40.

5. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2024، ص 27-31.

من خلال الجدول المقارن أعلاه نلاحظ لهيئة النزاهة دوراً كبيراً في الحفاظ على المال العام ومنع الهدر والحفاظ على مؤسسات الدولة، إذ لم يعفى أحده من المسؤولية التي يرتكبها الجاني بغض النظر عن المنصب الوظيفي سواء كان وزير أو مدير عام وغيرها، والأرقام في الجدول أعلاه توضح ذلك، إذ أصدرت في سنة 2020 (92) أمر في القضايا الجزائية بعدد (62) وزير ومن بدرجة، أي أن المتهم الواحد قد يصدر بحقه أكثر من أمر قضائي بالإحالة، بينما كان عدد التهم في القضايا الجزائية لذوي الدرجات الخاصة والمديرون العاملون ومن بدرجة (712) بحق (449) متهماً، بينما أصدر عدد التهم أوامر القبض بحق (8)، وإحالة هيئة النزاهة المتهمون على محكمة الموضوع (الجنح والجنايات) بعدد (15)، وهذه النسبة تتفاوت بين سنة وأخرى بسبب أن الفساد متفشي، وأن وجود هذه التهم للنخبة الحاكمة وأصحاب القرار في كل سنة وفي ازدياد دل على استفحال الفساد في العراق، وهذا يحتاج إلى جهد حكومي وتعاون جميع المؤسسات لوضع حد لهذه الظاهرة المستفحلة. وتتمثل الوظيفة الوقائية للهيئة فيما يأتي (15):

1. **تنمية ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمساءلة والاستجواب:** إذ نصت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة على أنه تعمل الهيئة على المساهمة في منع الفساد ومكافحته واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات عن طريق تنمية ثقافة النزاهة في القطاعين العام والخاص وتقدير الاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام أخلاقيات الخدمة العامة واعتماد الشفافية والخضوع للمساءلة والاستجواب عبر البرامج العامة للتوعية والتثقيف.
2. **اعداد مشاريع قوانين لمكافحة الفساد ورفعها للجهات المختصة:** إذ نصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون الهيئة على هذه الصلاحية وتقوم الدائرة القانونية بهذه المهمة، وأن هيئة النزاهة لا تملك تقديم مشاريع القوانين لمجلس النواب بصورة مباشرة، لأنها لا تملك صلاحية اقتراح مشروع قانون أمام مجلس النواب وفقاً للدستور العراقي، ولذلك ترفع هيئة النزاهة مشاريع القوانين المعدة إلى مجلس النواب (ينظر جدول رقم 4) عن طريق رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو اللجنة البرلمانية المختصة بموضوع التشريع المقترح.
3. **الزام المسؤولين بالكشف عن ذممهم المالية:** إذ نصت الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من القانون بتعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة عبر إلزام المسؤولين بالكشف عن ذممهم المالية (ينظر جدول رقم 4) وما لهم من أنشطة خارجية واستثمارات وموجودات وهيئات أو منافع كبيرة قد تؤدي إلى تضارب المصالح بإصدار تعليمات تنظيمية لها قوة القانون.
4. **اصدار تعليمات سلوك الموظفين العموميين:** تتمتع هيئة النزاهة بإصدار تعليمات تتضمن قواعد ومعايير السلوك الاخلاقي لضمان الأداء الصحيح والمشفرد والسليم لواجبات الوظيفة العامة، وهذا ما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون هيئة النزاهة، وعليه كان لهيئة النزاهة دور في محاربة الفساد على وفق المنصب الوظيفي.

جدول رقم (4) يوضح دور هيئة النزاهة في اقتراح مشروعات القوانين ومعالجة ملفات الفساد.

السنة	مشاريع القوانين	ملفات تسلم الهاربين	ملفات استرداد كشوفات الذمم	التعليمات واللوائح المطلوبين	الأموال المطلوبة المالية
2020	15	120	163	29084	
2021	15	224	257	35577	
2022	11	301	269	38347	
2023	12	292	247	41600	
2024	8	281	84	42664	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2020، ص34-36، ص38-40، ص43.
2. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2021، ص36-41، ص44.
3. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2022، ص32-35، ص37-39، ص42.
4. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2023، ص46-48، ص76-79، ص58.
5. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2024، ص41-42، ص66-69، ص49.

من خلال الجدول أعلاه كان لهيئة النزاهة الاتحادية دور في اقتراح مشروعات القوانين أو التعديلات عليها التي تكافح حالات الفساد، ومن هذه المشاريع (مسودة مشروع تعديل قانون العقوبات رقم(111) لسنة 1969 المعدل، ومسودة مشروع قانون حق الاطلاع على المعلومة والحصول عليها، مسودة مشروع تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم(23) لسنة 1971 المعدل...الخ)، وغيرها من مقترحات القوانين والمشروعات التي تكافح الفساد، كما عملت هيئة النزاهة على ملفات تسلم الهاربين المطلوبين للقضاء العراقي بسبب قضايا فساد وغيرها، وعند ملاحظة الجدول المقارن في ملفات تسلم الهاربين نرى جهود حثيثة لهيئة النزاهة في مكافحة الفساد بكافة أنواعه، كما عملت هيئة النزاهة على تعقب وتتبع أموال الفساد المهربة وجمع المعلومات بشأنها، والتي من خلالها يتم الكشف عن أموال المطلوبين في قضايا الفساد سواء كان داخل أو خارج العراق، واستطاعت الهيئة من استرداد وحجز الأموال المهربة سواء كان عقارات أو سيارات أو حصص مالية وغيرها، كما أن لهيئة النزاهة دوراً كبيراً في كشوفات الذمم المالية عبر الاستثمارات المتسلمة من الوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة لمسؤولي الدولة، ويتم تدقيق تلك البيانات وصحتها.

وللهيئة صلاحية التحقيق في أي قضية فساد(ينظر جدول رقم 5) بواسطة أحد محققيها تحت إشراف قاضي التحقيق المختص، كما للهيئة استخدام وسائل التقدم العلمي وأجهزة وآلات التحري والتحقيق، وجمع الأدلة، واستدعاء المعنيين للتحقيق معهم بشكل مباشر بعد صدور قرار من القاضي المختص، وعلى رئيسها توفير مستلزمات ومتطلبات استخدامها في ميدان الكشف عن جرائم الفساد أو منعها أو ملاحقة مرتكبيها، وللهيئة بقرار

من رئيسها حفظ الاختبارات دون عرضها على قاضي التحقيق المختص، إذا وجدها لا تتضمن جريمة ما، أو إذا ثبت لديه بالتحريات والتحقيقات الأولية عدم صحة الإخبار أو كذبه، والقاضي التحقيق طلب أي إخبار حفظ وفقاً لأحكام البند (أولاً) من هذه المادة، واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنه، وفقاً لأحكام القانون، ويشعر قاضي التحقيق الدائرة القانونية في الهيئة عند استهلاله التحقيق في أية قضية فساد، ويطلعها على سير التحقيق فيها بناءً على طلبها، وتكون الهيئة طرفاً في كل قضية فساد لا يجري التحقيق فيها بواسطة أحد محققي دائرة التحقيقات، وتلتزم جميع دوائر ومؤسسات الدولة العامة بتزويد الهيئة بما تطلبه من وثائق وألويات ومعلومات تتعلق بالقضية التي يراد التحري أو التحقيق فيها، وتتعاون معها لتمكينها من أداء مهامها التحقيقية المنصوص عليها في هذا القانون⁽¹⁶⁾.
جدول رقم (5) يوضح دور هيئة النزاهة في أوامر استقدام والقبض والتوقيف القضائية والضبط بالجرائم المشهود وأوامر الإحالة على المحكمة وفق جرائم الفساد.

السنة	نوع الجريمة	العدد	العدد	العدد	العدد
	(أوامر الاستقدام)	(أوامر القبض)	(التوقيف القضائية)	(الضبط بالجرائم المشهود)	(أوامر الإحالة على المحكمة)
2020	الإضرار المتعمد بالمال العام	2385	809	357	77
	تجاوز الموظفين حدود وظائفهم	2229	211	149	38
	الإهمال	505	78	56	-
	الاختلاس	493	279	135	50
	الرشوة	197	124	104	53
	التزوير	1	13	1	10
					1

364	181	348	1597	736	أخرى	
1634	83	441	739	3055	الإضرار المتعمد بالمال العام	2021
2556	43	192	308	3739	تجاوز الموظفين حدود وظائفهم	
495	–	48	104	715	الإهمال	
351	55	133	362	277	الاختلاس	
262	82	140	169	186	الرشوة	
15	18	10	34	16	التزوير	
523	132	441	1389	966	أخرى	
1403	189	585	821	3325	الإضرار المتعمد بالمال العام	2022
3220	60	260	338	4377	تجاوز الموظفين حدود وظائفهم	
590	–	45	76	698	الإهمال	
420	34	151	349	332	الاختلاس	
279	90	147	154	181	الرشوة	
6	21	7	18	18	التزوير	
729	181	492	1157	971	أخرى	

1550	247	536	1013	3197	الإضرار المتعمد بالمال العام	2023
3530	131	368	335	5226	تجاوز الموظفين حدود وظائفهم	
669	–	71	88	967	الإهمال	
593	119	284	423	357	الاختلاس	
289	313	193	182	288	الرشوة	
21	73	39	54	27	التزوير	
860	400	881	1160	1114	أخرى	
2809	100	651	1132	4155	الإضرار المتعمد بالمال العام	2024
6137	32	333	283	7183	تجاوز الموظفين حدود وظائفهم	
770	–	48	58	972	الإهمال	
893	27	228	375	335	الاختلاس	
524	148	206	181	356	الرشوة	
160	24	68	124	156	التزوير	
1701	268	742	1087	1010	أخرى	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2020، ص26-30.
2. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2021، ص28-32.

3. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2022، ص23-28.
4. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2023، ص36-40.
5. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2024، ص28-32.

من خلال الجدول المقارن أعلاه نلاحظ في فقرة (الإضرار المتعمد بالمال العام من ناحية أوامر استقدام) وجود اختلافات كبيرة بين سنة وأخرى، وهذا يرجع إلى جهود هيئة النزاهة في محاربة الفساد والحفاظ على المال العام، بينما كانت سنة 2020 منخفضة بعدد الأوامر (2385) ثم ارتفعت بشكل مخيف في سنة 2024 بعدد (4155) أي تقريباً نصف عدد الأوامر خلال ثلاث سنوات، وهذا الحال ينطبق على فقرة (تجاوز الموظفين حدود وظائفهم، الإهمال، الرشوة، التزوير - أوامر استقدام)، بينما فقرة (الاختلاس) كانت النسبة مرتفعة في سنة 2020 بعدد (493)، ثم انخفضت نسبياً في السنوات اللاحقة، بينما كانت عدد الأوامر من ناحية (القبض) في فقرة (الإضرار المتعمد بالمال العام، تجاوز الموظفين حدود وظائفهم، الاختلاس، التزوير، الرشوة) منخفض نسبياً في سنة 2020 ثم ارتفعت تدريجياً في السنوات اللاحقة، بينما فقرة (الاهمال-أوامر القبض) كانت النسبة مرتفعة في سنة 2020 بعدد (78)، ثم انخفضت نسبياً في سنة 2024 بعدد (58)، كما نلاحظ جهود هيئة النزاهة من ناحية التوقيف القضائي، إذ تمكنت من إصدار أوامر من ناحية (الإضرار المتعمد بالمال العام) في سنة 2020 بعدد (357) وارتفعت إلى نصف بعدد (651)، وهذا حال ينطبق على فقرة (تجاوز الموظفين حدود وظائفهم)، بينما كانت فقرة (الاختلاس، التزوير، الرشوة) منخفض نسبياً في سنة 2020 ثم ارتفعت تدريجياً في السنوات اللاحقة، بينما فقرة (الاهمال) كانت النسبة متوازنة بين سنة وأخرى، أما عدد الأوامر في فقرة (الإضرار المتعمد بالمال العام من ناحية أوامر الضبط بالجرم المشهود) وجود اختلافات كبيرة بين سنة وأخرى، بينما كانت سنة 2020 منخفضة بعدد الأوامر (77) ثم ارتفعت بشكل كبير في سنة 2023 بعدد الأوامر (247)، واستقرت في سنة 2024 بعدد (100) أمر بالجرم المشهود، وهذا حال ينطبق على فقرة (تجاوز الموظفين حدود وظائفهم، الاختلاس- أوامر الضبط بالجرم المشهود) ارتفاع تدريجي في السنوات اللاحقة ثم انخفضت في سنة 2024، بينما شهدت فقرة (التزوير، الرشوة- أوامر الضبط بالجرم المشهود) انخفاضاً في عدد الأوامر ثم ارتفعت نسبياً في السنوات اللاحقة، وتمكنت هيئة النزاهة من إحالة القضايا والمتهمون المحالون على محكمة الموضوع (الجنح والجنايات)، ففي فقرة (الإضرار المتعمد بالمال العام) من إحالة (1085) سنة 2020 على المحكمة ثم ارتفعت أكثر من نصف في سنة 2024 بعدد (2809)، وتجاوزت النسبة بين سنة 2020 و2024 أكثر من النصف في إحالتهم إلى المحكمة في فقرة (تجاوز الموظفين حدود وظائفهم، الإهمال، الاختلاس، الرشوة، التزوير).

وقامت هيئة النزاهة الاتحادية بإطلاق مجموعة من الخطوات لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة على مستوى القريب في مختلف الحالات في محاور التحقيق والاستراتيجية القانونية والمؤسساتية وتقييم الأداء الحكومي في المحاور الآتية⁽¹⁷⁾:

1. **المحور التحقيقي:** عملت على التحري والتحقيق في البلاغات والإخبارات والقضايا الجزائية بشفافية ومهنية، وقامت الهيئة بتأليف فرق مركزية تسندھا فرق فرعية في فروعها في المكاتب الإدارية ومتابعة أعمال التحقيق

والتحري وفق معايير (المنصب الوظيفي، حجم أموال الفساد، تأثير اتجاهات الرأي العام)، واستطاعت الهيئة عبر اجراءات وقائية وردعية في منع هدر مبالغ هائلة من خلال اكتشاف الهدر للمال العام قبل وقوعه على سبيل المثال الحصر منع الصكوك المزورة واعطاء المال على غير مستحقيها واجراءات أخرى.

2. **المحور القانوني:** فقد قدمت الهيئة مجموعة من مشروعات قوانين من شأنها توفير متطلبات اللازمة لعمل الاجهزة الرقابية ومكافحة الفساد في مجال تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد.

3. **محور الاستراتيجية والمؤسساتية:** من خلال التنسيق والانفتاح على المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية ومنظمات المجتمع المدني عبر الاجتماعات الدورية مع الاجهزة الرقابية والتعاون مع المؤسسات الدولية.

4. **تقويم الاداء الحكومي:** من خلال مجموعة من الاجراءات منها تدقيق وتصميم المشاريع والاعمار والاستثمار والخدمات وتعميم واقع المنافذ الحكومية وتوفير البيانات اللازمة لاستراتيجيات مكافحة الفساد للوصول إلى الحوكمة الالكترونية.

5. **محور التدريب:** إذ تستمر في نشر ثقافة النزاهة والشفافية وسيادة القانون من خلال برامج توعوية ومؤتمرات ودورات تدريبية وعمل حلقات ثقافية وندوات علمية بهدف خلق رأي يدعم قيم النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام والعدالة وحكم القانون.

6. **محور استلام الاخبار:** إذ الأخير يعني بلاغ يجري التحقيق والتقصي عن المعلومات الواردة فيه من قبل محقق الهيئة وتحرياتها عنه قبل عرضه على قاضي التحقيق التابع لمجلس القضاء الأعلى، أما البلاغ هو ما يرد إلى الهيئة من معلومة عن قضية فساد، وقد يكون (مغفلاً - مجهول المصدر) إذا لم يفصح مقدمه عن اسمه الصريح أو (غير مغفل، معلوم المصدر) الذي يفصح مقدمه عن اسمه الصريح وتختلف مصادر البلاغات الواردة للهيئة. وتتبع الهيئة وسائل عدة للوصول إلى تحقيق أهدافها بمكافحة الفساد من بينها(18):

1. الشكاوي والاخباريات التي يقدمها المواطنون ضد الموظفين أو من موظف يعمل في دائرة معينة عن أي قضية متعلقة بالفساد المالي أو الإداري أو من طريق وسائل الاعلام.

2. التقارير التي يرفعها ديوان الرقابة المالية في حالة اكتشاف أي مخالفة مالية أو وجود أسباب معقولة غير نظامية وشكاوى ضد الموظفين.

3. التحقيق في قضايا الفساد، فقد منحها القانون سلطة التحقيق في قضايا الفساد وإحالتها إلى المحاكم المختصة لاتخاذ الإجراءات الجنائية بشأنها عن طريق محققها.

وبالرغم من الجهود الحثيثة لهيئة النزاهة واستراتيجيتها في الحد من الفساد ورفعها لشعار (منع أو ردع الاستباقية - الإصلاح)، إلا أن تقارير منظمة الشفافية الدولية تبين أن هناك تراجعاً في مؤشرات مكافحة الفساد الذي يمثل تحدياً كبيراً، ويرجع ذلك إلى الجهات المتنفذة في مفاصل الدولة التي تعيق عمل هذه الهيئة والهيئات الأخرى، وأن الهدف الأساس الذي تكونت من أجله هيئة النزاهة ومنحتها الأهمية الكبرى في رسم آلياتها هي أولهما وقائي، والثاني ردعي، هذان الأمران يعدان الأساس الذي تستند الهيئة في بناء ورسم آلياتها، فالعمل الوقائي يتجسد عبر تعزيز ثقافة النزاهة ومكافحته، في حين يتمثل العمل الردعي بتعقب المفسدين والقضاء القبض عليهم(19).

وتُعدّ المعوقات السياسية من أهم المعوقات التي تعيق عمل هيئة النزاهة، عبر التدخل غير القانوني من قبل بعض القادة السياسيين والضغط من بعض الأحزاب لتحقيق أهدافها، بل ظهرت طبقة من كبار موظفي الدولة والقيادات السياسية المنتفذة كأنها فوق الدستور والقانون، وكان ذلك اشد المظاهر خطورة على تحقيق حل لمكافحة الفساد، كما تعاني هيئة النزاهة من عدة معوقات قانونية منها، عدم اكتمال المنظومة القانونية التي تزيد من فاعلية وأداء هيئة النزاهة، إذ أن مسودة قانون مكافحة الفساد ومسودة قانون حق الاطلاع على المعلومة لا تزال معطلة داخل البرلمان وهي عرضة للمساومات السياسية بين الكتل، ومن ضمن المعوقات القانونية هو عدم توفر أدوات ووسائل التقدم التقني للرقابة والتحري الذي اضعف وعرقل من قدرة محققي الهيئة على القيام بواجباتهم⁽²⁰⁾.

وإن هيئة النزاهة بحاجة إلى الحماية وتعديل قانونها، إذ اختزلت عملها بالتحقيق، أي إن هناك معوقاً قانونياً لا يتيح لهيئة النزاهة، ولا يمكن لها أن تصرح بأسماء الفاسدين، لان المتهم برئ حتى تثبت إدانته، وهذا ما حال دون فضح الفاسدين ومعاقبتهم من قبل الناخبين والرأي العام عبر عدم إعادة انتخابهم مرة ثانية، فضلاً عن العديد من التحديات جعلت التحسن في ملف مكافحة الفساد محدوداً جداً ولا يتناسب مع حجم المشكلة، ومنها عدم توفر الاستقلال الكامل للهيئة، وضعف الدعم السياسي لها، والضغوط السياسية التي تمارس عليها، والأيدي غير المشروعة التي تحاول إفساد أو تسييس محققي الهيئة، وعدم توفر أدوات ووسائل التقدم التقني للرقابة والتحري، الذي حدّ من قدرة محققي الهيئة على القيام بواجبهم، والصعوبات البالغة في ملاحقة الفساد بسبب التهديدات والمخاطر والنفوذ السياسي، وشبه استحالة توفير الأدلة، لعدم وجود شفافية في تعامل كبار موظفي الدولة، وإحاطة أنفسهم بالأقارب والمنفعين والمستفيدين، مما يجعلهم حلقة شديدة الاغلاق يصعب اختراقها⁽²¹⁾.

الخاتمة

أن ظاهرة الفساد في العراق تمثل تحدياً كبيراً أمام بناء دولة المؤسسات وترسيخ مبادئ سيادة القانون والحكم الرشيد، ولا سيما أن هذه الظاهرة لم تعد مقتصرة على جانب معين من جوانب العمل الحكومي، بل امتدت إلى مجالات إدارية ومالية واقتصادية متعددة. وقد أسهمت الظروف السياسية والاقتصادية والإدارية التي مر بها العراق في تعقيد هذه الظاهرة واتساع نطاقها، الأمر الذي جعل مواجهتها تتطلب مؤسسات متخصصة تمتلك القدرة القانونية والمؤسسية على الوقاية منها والكشف عنها وملاحقة مرتكبيها. وقد برزت هيئة النزاهة الاتحادية بوصفها إحدى أهم المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد في العراق، إذ تضطلع بمجموعة من المهام الوقائية والتحقيقية والتوعوية، وتسهم في الكشف عن قضايا الفساد وملاحقة المتورطين فيها والعمل على استرداد الأموال العامة، فضلاً عن دورها في نشر ثقافة النزاهة والاستقامة وتعزيز أخلاقيات الوظيفة العامة. ومن ثم فإن وجود الهيئة يمثل خطوة مؤسسية مهمة في إطار الجهود الرامية إلى حماية المال العام والحد من الفساد الإداري والمالي.

ومع ذلك، فإن فاعلية هيئة النزاهة لا تزال تواجه جملة من التحديات، يأتي في مقدمتها التأثيرات والضغوط السياسية، وضعف الاستقلالية الفعلية، ومحدودية بعض الصلاحيات، وضعف الإمكانيات التقنية، فضلاً عن

ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية والقضائية والأمنية. كما أن تعقيد البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل فيها الهيئة يجعل مكافحة الفساد مهمة شاقة تتطلب وقتاً وجهداً وإصلاحات متواصلة. وعليه، فإن تطوير أداء هيئة النزاهة الاتحادية يتطلب تعزيز استقلاليتها، وتوفير الإمكانيات البشرية والتقنية اللازمة لها، وتطوير التشريعات المرتبطة بمكافحة الفساد، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بملاحقة المتهمين واسترداد الأموال، وتعزيز التعاون والتنسيق بينها وبين المؤسسات القضائية والرقابية والأمنية. كما ينبغي الاهتمام بالجانب الوقائي والتوعوي إلى جانب الجانب العقابي، لأن الوقاية من الفساد ونشر ثقافة النزاهة يمثلان أساساً مهماً في الحد من هذه الظاهرة.

حيث يمكن القول إن نجاح العراق في مكافحة الفساد لا يرتبط بقدرة هيئة النزاهة وحدها، وإنما يتوقف على تكامل عمل مؤسسات الدولة ووجود إرادة سياسية جادة، إلى جانب مشاركة المجتمع والإعلام والمؤسسات التعليمية في نشر قيم النزاهة والشفافية والمساءلة. وبذلك يمكن الانتقال من مجرد مواجهة حالات الفساد بعد وقوعها إلى بناء منظومة متكاملة للوقاية منه، بما يسهم في حماية المال العام وتعزيز الثقة بمؤسسات الدولة وتحقيق دولة القانون والمؤسسات.

أولاً / الاستنتاجات:

1- إن ظاهرة الفساد في العراق تُعد من الظواهر القديمة والمتجذرة، إلا أنها شهدت تصاعداً ملحوظاً بعد عام 2003 نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والإدارية والاقتصادية، الأمر الذي جعل مكافحة الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الدولة العراقية ومؤسساتها.

2- أسهم دستور جمهورية العراق لعام 2005 في إيجاد إطار مؤسسي لمكافحة الفساد، من خلال دعم إنشاء الهيئات المستقلة والرقابية، وفي مقدمتها هيئة النزاهة الاتحادية، بهدف تعزيز النزاهة والشفافية وحماية المال العام.

3- تؤدي هيئة النزاهة الاتحادية دوراً محورياً في مكافحة الفساد الإداري والمالي، من خلال ممارسة الإجراءات الوقائية والتحقيقية والتوعوية، والتحقيق في قضايا الفساد بالتنسيق مع الجهات القضائية المختصة، بما يسهم في الحد من انتشار هذه الظاهرة.

4- لا يقتصر دور هيئة النزاهة على الجانب التحقيقي والعقابي، وإنما يمتد إلى الجانب الوقائي والتثقيفي، من خلال نشر ثقافة النزاهة والاستقامة واحترام أخلاقيات الوظيفة العامة، والتوعية بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع والدولة.

5- أسهمت الهيئة في الكشف عن العديد من حالات الفساد واسترداد جانب من الأموال العامة، فضلاً عن إحالة المتهمين بقضايا الفساد إلى الجهات القضائية المختصة، وهو ما يعكس أهمية الدور الذي تؤديه الهيئة في حماية المال العام وتعزيز سيادة القانون.

6- تواجه هيئة النزاهة الاتحادية مجموعة من التحديات التي تحد من فاعلية أدائها، ومن أبرزها التدخلات والضغط السياسي، وضعف الاستقلالية الفعلية في بعض الحالات، الأمر الذي قد يؤثر في قدرتها على التعامل مع قضايا الفساد بصورة مستقلة وفعالة.

7- إن التطور التكنولوجي فرض تحديات جديدة أمام مكافحة الفساد، إذ أصبح من الضروري امتلاك الهيئة بنية تقنية متطورة وأدوات حديثة للتحقيق والتحري وتتبع العمليات المالية والإلكترونية، بما يتناسب مع طبيعة الجرائم الحديثة وأساليب ارتكابها.

8- إن الصلاحيات القانونية والإجرائية الممنوحة لهيئة النزاهة تحتاج إلى مزيد من الدعم والتطوير، ولا سيما فيما يتعلق بسرعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمشتبه بهم والأموال المتحصلة من جرائم الفساد، لأن بطء الإجراءات قد يؤدي إلى إخفاء الأدلة أو تهريب الأموال.

9- يُعد ضعف التنسيق بين المؤسسات الرقابية والقضائية من العوامل المؤثرة في مكافحة الفساد، إذ إن غياب التكامل والتعاون الفعال بين هيئة النزاهة والجهات الرقابية والقضائية والأمنية قد يؤدي إلى ازدواجية الإجراءات أو بطء إنجاز الملفات.

10- إن نجاح مكافحة الفساد لا يمكن أن يتحقق من خلال هيئة النزاهة وحدها، وإنما يتطلب تكامل أدوار مؤسسات الدولة المختلفة، إلى جانب وجود رقابة مجتمعية وإعلامية فاعلة، ونشر ثقافة مجتمعية رافضة للفساد.

11- إن تعزيز استقلالية هيئة النزاهة يمثل شرطاً أساسياً لرفع مستوى فاعليتها، إذ إن الاستقلال الإداري والمالي المنصوص عليه قانوناً ينبغي أن يترجم إلى استقلال فعلي في ممارسة مهامها بعيداً عن الضغوط والتأثيرات السياسية.

12- إن مكافحة الفساد في العراق تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية ومستدامة، لأن مواجهة الفساد تتطلب إجراءات مؤسسية وقانونية وإدارية متكاملة، فضلاً عن دعم سياسي ومجتمعي مستمر لضمان تطبيق القانون على الجميع دون تمييز.

ثانياً / المقترحات:

1. **الاستقلال المؤسسي والمالي:** ينبغي منح الهيئة استقلالاً أكبر عن الضغوط السياسية والحزبية عبر تعديل بعض النصوص القانونية التي قد تسمح بالتدخل في عملها، فضلاً عن تخصيص موازنة مستقلة تضمن استمرار التحقيقات والبرامج الرقابية دون تأثيرات خارجية، لأن ضعف الاستقلالية يُعدّ من أبرز معوقات مكافحة الفساد في العراق، وتقليل المحاصصة السياسية في التعيينات الإدارية، لأن المحاصصة تُعدّ من أبرز الأسباب البنيوية للفساد الإداري في العراق، لذلك ينبغي اعتماد مبدأ الكفاءة والجدارة في شغل المناصب العامة.

2. **التحول الرقمي:** أن التحول الرقمي يساهم في تقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمراجع، مما يقلل فرص الرشوة والابتزاز الإداري، لذلك يجب تعميم الأنظمة الإلكترونية في العقود والرواتب والجمارك والضرائب، كما يجب تفعيل حماية المبلغين والشهود والخبراء، إذ الكثير من قضايا الفساد لا يتم الكشف عنها بسبب خوف الأفراد من الانتقام الإداري أو الاجتماعي، لذلك ينبغي تفعيل برامج حماية قانونية وأمنية للمبلغين عن قضايا الفساد، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة لقضايا الفساد، إذ تساعد هذه القاعدة في تتبع القضايا ومنع تكرارها وتحليل القطاعات الأكثر عرضة للفساد، فضلاً عن تعزيز التنسيق بين الهيئة والأجهزة الرقابية الأخرى مثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي ومجلس القضاء الأعلى ولجنة النزاهة النيابية.

3. **تعزيز الرقابة والشفافية:** يجب إخضاع العقود الحكومية لرقابة مسبقة ولاحقة لضمان عدم وجود عمولات أو إحالات غير قانونية، كما ينبغي وضع مؤشرات سنوية لقياس عدد القضايا المحسومة، والأموال المستردة، ونسب الإنجاز ومستوى رضا المواطنين عن أداء الهيئة، فضلاً عن ذلك إلزام كبار المسؤولين والدرجات الخاصة بتقديم كشوفات الذمة المالية بشكل دوري، مع إعلان نتائج التدقيق للرأي العام لزيادة الثقة بالمؤسسات الرقابية.

4. **رفع كفاءة الكوادر العاملة في هيئة النزاهة:** عبر التدريب المستمر في مجالات التحقيق المالي، والتحليل الرقمي وتتبع الأموال والجرائم الإلكترونية، لأن أنماط الفساد أصبحت أكثر تعقيداً وتستخدم وسائل حديثة لإخفاء الأدلة، فضلاً عن ذلك نشر ثقافة النزاهة في المؤسسات التعليمية عبر تضمين مفاهيم النزاهة والشفافية في المناهج الدراسية والجامعية، لأن مكافحة الفساد لا تعتمد فقط على العقوبات بل على بناء وعي مجتمعي طويل الأمد.

- الهوامش :

- (1) حسين عليوي ناصر الزبيدي، الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية- سياسية، مركز الرافدين للحوار، النجف الأشرف، 2023، ص76.
- (2) فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003، العارف للمطبوعات، النجف الأشرف، 2013، ص254.
- (3) ناظم نواف أبراهيم، ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003 دراسة: في (الاسباب والآثار والمعالجات)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد30، 2016، ص147-148.
- (4) نسرين احمد عبد الله الجاف، الفساد الإداري والمالي في العراق (الأسباب والمعالجات)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، جامعة بابل، المجلد15، العدد3، 2025، ص1401-1402.
- (5) علي مهدي كاظم، الفساد في العراق بعد عام 2003 وانعكاساته على السيادة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد63، 2025، ص336.
- (6) أحمد سامي المعموري، من الفساد الصغير إلى الفساد الكبير، ضمن كتاب (العراق عقدان ملتهبان تناسل الازمات... امتناع الحلول، المجلد4، مركز الرافدين للحوار، النجف الأشرف، 2023، ص104.
- (7) المصدر نفسه، ص107.
- (8) نسرين احمد عبد الله الجاف، مصدر سبق ذكره، ص1402-1403.
- (9) علياء حسين خلف وضياء حسين سعود، مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، كلية الرافدين الجامعة، العراق، العدد42، 2018، ص164.
- (10) سحر جبار يعقوب، السلطات المختصة بمكافحة ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، النجف الأشرف، المجلد8، العدد26، 2016، ص204-205.
- (11) نسرين احمد عبد الله الجاف، مصدر سبق ذكره، ص1402.
- (12) عماد عبد اللطيف سالم، الفساد في العراق: من البنية إلى الظاهرة محاولة للخروج من الحلقة المفرغة للاستدامة (1974-2015)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، النجف الأشرف، المجلد14، العدد3، 2017، ص482-483.
- (13) جورج لبكي وبراء عبد الحكيم خليل السامرائي، دور القوانين والأجهزة العراقية في مكافحة الفساد، مجلة الشرائع للدراسات القانونية والإدارية والسياسية، مركز الشرائع لتنمية المهارات القانونية والإدارية، العراق، المجلد4، العدد4، 2024، ص935.
- (14) علي سالم جبار، التنظيم المؤسسي لمكافحة الفساد في القانون العراقي (هيئة النزاهة أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2022، ص93-94.
- (15) تغريد سامي إبراهيم، جهود هيئة النزاهة في مكافحة الفساد في العراق، مجلة دجلة للعلوم الانسانية، جامعة دجلة، بغداد، المجلد8، العدد1، 2025، ص296-297.

- (16) المواد (الفقرة 1-11)، (12)، (13)، (الفقرة 1 و 2-14) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع لسنة 2011 المعدل.
- (17) سامي علويه وفيصل غازي محمد، أثر الحداثة من منظور قانوني – هيئة النزاهة الاتحادية – نموذجاً، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، بابل، المجلد 21، العدد 1، 2025، ص 391-392.
- (18) سحر محسن عبود، دور الهيئات الرقابية المستقلة في مكافحة الفساد / نماذج مختارة، مجلة السلام الجامعة، كلية السلام الجامعة، بغداد، المجلد 2، العدد 17، 2024، ص 1070.
- (19) المصدر نفسه، ص 1070-1071.
- (20) علي سعدي عبدالزهره جبير واحمد عبدالجبار حميد حميدي، دور الهيئات المستقلة في مكافحة الفساد في العراق (هيئة النزاهة أنموذجاً)، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيدر بسكرة، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص 37-39.
- (21) علي سعدي عبدالزهره جبير واحمد عبدالجبار حميد حميدي، مصدر سبق ذكره، ص 39.

المصادر والمراجع

أولاً/المصادر :

1. القوانين:

-قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع لسنة 2011 المعدل.

ثانياً/ المراجع :

1. الكتب:

- أ. رحسين عليوي ناصر الزيايدي، الفساد المالي والاداري في العراق رؤية جغرافية- سياسية، مركز الرافدين للحوار، النجف الأشرف، 2023.
- ب . أحمد سامي المعموري، من الفساد الصغير إلى الفساد الكبير، ضمن كتاب (العراق عقدان ملتهبان تناسل الازمات... امتناع الحلول)، المجلد 4، مركز الرافدين للحوار، النجف الأشرف، 2023.
- ت . فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003، العارف للمطبوعات، النجف الأشرف، 2013.

2 /الرسائل:

- علي سالم جبار، التنظيم المؤسسي لمكافحة الفساد في القانون العراقي (هيئة النزاهة أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2022.

3 /البحوث والدراسات:

1. تغريد سامي ابراهيم، جهود هيئة النزاهة في مكافحة الفساد في العراق، مجلة دجلة للعلوم الانسانية، جامعة دجلة، بغداد، المجلد 8، العدد 1، 2025.
2. جورج لبكي وبراء عبد الحكيم خليل السامرائي، دور القوانين والاجهزة العراقية في مكافحة الفساد، مجلة الشرائع للدراسات القانونية والإدارية والسياسية، مركز الشرائع لتنمية المهارات القانونية والإدارية، العراق، المجلد 4، العدد 4، 2024.

3. سامي علويه وفيصل غازي محمد، أثر الحداثة من منظور قانوني – هيئة النزاهة الاتحادية – انموذجاً، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، بابل، المجلد 21، العدد 1، 2025.
4. سحر جبار يعقوب، السلطات المختصة بمكافحة ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، النجف الأشرف، المجلد 8، العدد 26، 2016.
5. سحر محسن عبود، دور الهيئات الرقابية المستقلة في مكافحة الفساد / نماذج مختارة، مجلة السلام الجامعة، كلية السلام الجامعة، بغداد، المجلد 2، العدد 17، 2024.
6. علي سعدي عبدالزهره جبير واحمد عبدالجبار حميد حميدي، دور الهيئات المستقلة في مكافحة الفساد في العراق (هيئة النزاهة أنموذجاً)، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيدر بسكرة، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2021.
7. علي مهدي كاظم، الفساد في العراق بعد عام 2003 وانعكاساته على السيادة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 63، 2025.
8. علياء حسين خلف وضياء حسين سعود، مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، كلية الرافدين الجامعة، العراق، العدد 42، 2018.
9. عماد عبد اللطيف سالم، الفساد في العراق: من البُنية إلى الظاهرة محاولة للخروج من الحلقة المفرغة للاستدامة (1974-2015)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، النجف الأشرف، المجلد 14، العدد 3، 2017.
10. ناظم نواف أبراهيم، ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003 دراسة: في (الاسباب والاثار والمعالجات)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 30، 2016.
11. نسرین احمد عبد الله الجاف، الفساد الإداري والمالي في العراق (الأسباب والمعالجات)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، جامعة بابل، بابل، المجلد 15، العدد 3، 2025.

4 /التقارير:

1. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2020.
2. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2021.
3. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2022.
4. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2023.
5. جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2024.

Sources and references

First / sources :

1/Laws

1. The Integrity and Illicit Enrichment Commission Law of 2011, as amended.

Second/ references:

1/Books

1. Hussein Alawi Nasser Al-Ziyadi, Financial and Administrative Corruption in Iraq: A Geographical-Political Perspective, Al-Rafidain Center for Dialogue, Najaf, 2023.
2. Ahmed Sami Al-Maamouri, From Petty Corruption to Grand Corruption, in the book (Iraq: Two Burning Decades of Crisis Proliferation... Solutions Remain Impossible), Volume 4, Al-Rafidain Center for Dialogue, Najaf, 2023.
3. Firas Al-Bayati, Democratic Transition in Iraq After April 9, 2003, Al-Aref Publications, Najaf, 2013.

2/ Theses:

1. Ali Salem Jabbar, Institutional Organization for Combating Corruption in Iraqi Law (The Integrity Commission as a Model), Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law, Islamic University of Lebanon, 2022.

3/ Research and Studies:

1. Taghreed Sami Ibrahim, The Efforts of the Integrity Commission in Combating Corruption in Iraq, Dijlah Journal of Humanities, Dijlah University, Baghdad, Volume 8. Issue 1, 2025.
2. George Labaki and Baraa Abdul-Hakim Khalil Al-Samarrai, The Role of Iraqi Laws and Institutions in Combating Corruption, Al-Shara'i Journal for Legal, Administrative, and Political Studies, Al-Shara'i Center for Developing Legal and Administrative Skills, Iraq, Volume 4, Issue 4, 2024.
3. Sami Alawiya and Faisal Ghazi Muhammad, The Impact of Modernity from a Legal Perspective – The Federal Integrity Commission as a Model, Al-Muhaqqiq Al-Hilli Journal for Legal and Political Sciences, University of Babylon, Babylon, Volume 21, Issue 1, 2025.

-
4. Sahar Jabbar Yaqoub, The Authorities Competent in Combating the Phenomenon of Corruption in Iraq, *Al-Kufa Journal for Legal and Political Sciences*, University of Kufa, Najaf, Volume 8, Issue 26, 2016.
 5. Sahar Mohsen Aboud, The Role of Independent Oversight Bodies in Combating Corruption / Selected Models, *Al-Salam University Journal*, Al-Salam University College, Baghdad, Volume 2, Issue 17, 2024.
 6. Ali Mahdi Kadhim, Corruption in Iraq After 2003 and Its Repercussions on National Sovereignty, *Political and International Journal*, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Issue 63, 2025.
 7. Alia Hussein Khalaf and Diao Hussein Saud, Combating Corruption: A Strategic Option for Achieving Economic Development in Iraq, *Al-Rafidain University College of Science Journal*, Al-Rafidain University College, Iraq, Issue 42, 2018.
 8. Imad Abdul Latif Salem, Corruption in Iraq: From Structure to Phenomenon – An Attempt to Break the Vicious Cycle of Sustainability (1974-2015), *Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences*, University of Kufa, Najaf, Volume 14, Issue 3, 2017.
 9. Nazim Nawaf Ibrahim, The Phenomenon of Corruption in Iraq After 2003: A Study of (Causes, Effects, and Solutions), *Political and International Journal*, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Issue 30, 2016.
 10. Nasreen Ahmed Abdullah Al-Jaf, Administrative and Financial Corruption in Iraq (Causes and Solutions), *Babylon Center for Humanistic Studies Journal*, University of Babylon. Babylon, Volume 15, Issue 3, 2025.

4/ Reports:

1. Republic of Iraq, Federal Integrity Commission, Annual Report for 2020.
2. Republic of Iraq, Federal Integrity Commission, Annual Report for 2021.
3. Republic of Iraq, Federal Integrity Commission, Annual Report for 2022.
4. Republic of Iraq, Federal Integrity Commission, Annual Report for 2023.
5. Republic of Iraq, Federal Integrity Commission, Annual Report for 2024.